

## الاجتماع الثاني لمجموعة العمل حول تمويل مشاريع البنية التحتية في العراق

باريس، 29-30 نيسان 2010

### خطة العمل

مسودة

عملا بالتفويض الذي أقر في 21 نوفمبر 2009 في المؤتمر حول تمويل مشاريع البنية التحتية في بغداد وخطة العمل التي اعتمدت خلال الاجتماع الأول لمجموعة العمل حول تمويل البنية التحتية في العراق (عمان، 17-18 شباط 2010) تم تنظيم الاجتماع الثاني لمجموعة العمل في باريس (29-30 نيسان 2010). وقد طلب المشاركون في مؤتمر بغداد من الحكومة العراقية وبالتعاون مع برنامج الإستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الى إنشاء مجموعة عمل لتحقيق الأهداف التالية:

1. تقديم التوصيات حول الاحتياجات الرئيسية للبنية التحتية وآليات التمويل المناسبة،
2. تحديد التحديات والعقبات التي يمكن أن تصادفها في تطبيق أساليب التمويل مع اقتراح حلول لهذه التحديات،
3. تثبيت الاحتياجات ذات الأولوية في البنية التحتية وإعداد عروض لمشاريع تجريبية وطرحها على المسؤولين المعنيين في الحكومة العراقية،
4. ومراقبة تنفيذ المشاريع.

وقد اتفق أعضاء مجموعة العمل على المبادئ التالية:

1. تشجيع جهود التنسيق على المستوى الحكومي لتعزيز قدرات الحكومة لتحديد مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية وتنفيذها،
2. دعم تدابير بناء الثقة التي تستهدف المستثمرين المحتملين من القطاع الخاص، بما في ذلك تنفيذ قانون الإستثمار رقم (13) لسنة 2006 بصيغته المعدلة وتسهيل الحصول على الأراضي والانضمام إلى اتفاقيات الإستثمار والتجارة الدولية وأنظمة التحكيم (منظمة التجارة العالمية والمركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار وميثاق نيويورك واتفاقيات الإستثمار الثنائية واتفاقيات التجارة الحرة)،
3. تصميم شامل لإستراتيجية تمويل البنية التحتية بما في ذلك تعزيز القوانين و اللوائح التنظيمية للشرابات بين القطاعين الخاص والعام وهيكل مؤسسية لدعم التنسيق الفعال بين الوزارات الوطنية والحكومات على المستوى الإقليمي والمحلي والبلدي،
4. تشجيع وجود بنوك التنمية وصناديق التمويل الخاصة العراقية في حال تحسن الظروف الأمنية.

وشارك في الاجتماع الثاني لمجموعة العمل ممثلين رفيعي المستوى من مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون البنية التحتية والوزارات العراقية وبرنامج الإستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي ووكالة ضمان الإستثمار المتعددة الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الإسلامي للتنمية ووكالات القروض والضمانات الوطنية والخبراء.

وقد لاحظ أعضاء مجموعة العمل المسائل التالية:

1. منذ انعقاد الاجتماع الأول لمجموعة العمل تم انشاء قاعدة بيانات مركزية لمشاريع البنية التحتية المحتملة من قبل مكتب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استنادا إلى المعلومات التي قدمها أعضاء مجموعة العمل،
2. على أساس قاعدة البيانات هذه تم تصنيف المشاريع وفقا للمعايير المشتركة التالية: خطة التنمية الوطنية وقطاعات البنية التحتية ذات الأولوية وتوفر الخدمات الأساسية والتأثير البيئي والاجتماعي وتسهيل التجارة ونقل التكنولوجيا،
3. وتم اختيار ستة مشاريع من قاعدة البيانات للدراسة خلال الاجتماع من بينها مشروعان مناسبان لقروض بنوك التنمية وأربعة مشاريع مناسبة لشراكة بين القطاعين العام والخاص،
4. تم تقديم ومناقشة مسودة ملخص لاستراتيجية تمويل البنية التحتية الشاملة.

وقد دعا أعضاء مجموعة العمل إلى:

1. تكرار الالتزام السياسي القوي بالمشاريع المختارة وإدخال الأولويات المحددة من قبل مجموعة العمل إلى استراتيجية الإستثمار الوطني المقبلة، نظرا لأهمية هذا الالتزام لمشاركة المستثمرين الخاصين والبنوك ووكالات التنمية،
2. متابعة العمل على إعداد مقترحات التمويل للقروض أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمشاريع البنية التحتية ذات الأولوية بالتعاون مع سكرتارية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وخبراء مجموعة العمل، بما في ذلك المشاورات المباشرة بين الخبراء وممثلي الوزارات العراقية،
3. الاعتراف بأن النماذج المختارة لتمويل مشروع معين قد تجمع بين جوانب من مختلف النماذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتمويل المشاريع مع التركيز على الخطوات التالية: تقسيم المخاطر والمكافأة والمسؤوليات التشغيلية بين الشركاء من القطاعين العام والخاص، المقبولية المصرفية بما في ذلك التحليل القطاعي ودراسات جدوى المشاريع، ومرحلة المناقصات (مناقصة كلاسيكية أو بديل للشراكة بين القطاعين العام والخاص)،
4. تقديم مسودة دليل تمويل البنية التحتية إلى خبراء مجموعة العمل الدوليين لاجراء التعديلات والتحسين قبل عرضها على الحكومة العراقية،
5. دمج قضايا النزاهة في القطاعين العام والخاص إلى عمليات مجموعة العمل.